الأمم المتحدة S/2020/347

مجلس الأمن

Distr.: General
29 April 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)

يشرفني أن أحيل طيه إحاطتي السنوية إلى مجلس الأمن التي أُعدت وفقا للفقرة 2 من قرار المجلس 2325 (2016) (انظر المرفق).

وحيث إنني لم أتمكن من تقديم إحاطتي إلى مجلس الأمن في آذار/مارس 2020، كما كان مقررا، بسبب التدابير الوقائية السارية حاليا للتخفيف من مخاطر كوفيد-19، أرجو ممتنا إصدار هذه الإحاطة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتوخيا للشفافية، أشجع كل من يرغب من أعضاء مجلس الأمن في تقديم بيان بشأن الإحاطة على إحالة بيانه إلى رئيس المجلس.

(توقيع) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار 1540 (2004)

060520 050520 20-06309 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

إحاطة قدَّمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار 1540 (2004) إلى مجلس الأمن في 29 نيسان/أبريل 2020

يشرفني أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لإحاطة مجلس الأمن، بوصفي رئيس اللجنة المنشأة عملا بقرار المجلس 1540 (2004)، بشأن أعمال اللجنة منذ إحاطتي السابقة، المعقودة في أيار/مايو 2019، ولتقديم لمحة عامة موجزة عن العمل المضطلع به هذا العام بشأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) قبل نهاية ولاية اللجنة، في 25 نيسان/أبريل 2021.

فالقرار 1540 (2004) لا يزال عنصرا حيويا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وقد أحرزت الدول تقدما كبيرا في مسار تنفيذ القرار 1540 (2004) تنفيذا كاملا. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كثيرة، ومجلس الأمن يدرك أن التنفيذ الكامل والفعال للقرار مهمة طويلة الأجل.

خلال العام الماضي، ركزت اللجنة اهتمامها على مستجدات حالة التنفيذ على الصعيد الوطني، بما في ذلك في الدول التي لم تقدِّم بعد تقريرها الأول. وبصفتي رئيسا للجنة، التقيت بالممثلين الدائمين للدول الأعضاء لتشجيعهم على تقديم تقارير مستكملة أو تقديم تقريرهم الأول بالنسبة لأولئك الذيم لم يفعلوا ذلك بعد. وفي عام 2019، تلقت اللجنة تقريرين أولين، مما رفع عدد الدول التي قدمت تقاريرها الأولى إلى 184 دولة. وتلقت اللجنة أيضا 28 تقريرا مستكملا، وهو أعلى رقم سنوي منذ عام 2015.

ومن أهم الأدوات في هذا الصدد تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء. ولذلك تضطلع اللجنة بدور في التوفيق: فهي تطابق الطلبات المقدمة من الدول مع عروض المساعدة المقدمة من دول أخرى أو من منظمات دولية أو إقليمية أو دون إقليمية. وتعرض طلبات وعروض المساعدة على الموقع الشبكي للجنة الذي تم تحديثه مؤخرا، بعد أن وجهتُ رسائل إلى الدول والمنظمات طلبت إليها فيها تقديم معلومات مستكملة عن طلباتها أو عن برامجها في مجال المساعدة.

وفي عام 2019، قُدم إلى اللجنة 12 طلباً جديداً للحصول على المساعدة، وقُدِّمت المساعدة حتى الآن إلى ثمانية بلدان. وحتى الآن، أبلغت 46 دولة و 14 منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية اللجنة عن برامج المساعدة.

وتضطلع جهات الاتصال الوطنية بدور مهم في تيسير الاتصالات بين اللجنة والدول. وفي بعض الحالات، تستخدمها الدول الأعضاء أيضا لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات داخل الدول بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004)، رغم أن هذا ليس شرطا بموجب القرارات ذات الصلة. وبعد أن وجهتُ هذه الرسالة في عام 2019، تلقت اللجنة معلومات مستكملة من 36 بلدا عن جهات الاتصال لديها. وقد عينت حتى الآن 119 دولة عضوا جهات اتصال.

ونظمت اللجنة ثلاث دورات تدريبية إقليمية لجهات الاتصال: الدورة الأولى بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والدورة الثانية بالتعاون مع الجماعة الكاريبية، والدورة الثالثة بالتعاون مع حكومة الصين.

وفي الفقرة 5 من منطوق القرار 2325 (2016)، تشجع الدول على أن تعدَّ طوعا خطط عمل وطنية طوعية للتنفيذ. وتساعد هذه الخطط على تحديد الإجراءات اللازمة لسد الثغرات ومواطن الضعف في الضوابط وأطر الرقابة الوطنية، وعلى تعزيز التعاون بين الوكالات وتحديد المجالات التي قد تستدعي تقديم المساعدة. وحتى الآن، قدمت الدول 40 خطة ونشرت هذه الخطط على الموقع الشبكي للجنة. وقُدِّمت أربع منها في عام 2019.

وتعتبر التوعية من الأولويات، وقد شاركت اللجنة في 59 نشاطا من الأنشطة ذات الصلة بالقرار 1540 (2004). وتُشجَّع الدول على تقديم التقارير لنشرها على الموقع الشبكي للجنة عن ممارسات التنفيذ الفعالة على الصعيد الوطني، كما يقدم عدد متزايد من الدول تقارير عن استعراضات الأقران. وتمكن استعراضات الأقران الدول المعنية من دراسة نطاق وفعالية التدابير التي تتخذها كل منها لتنفيذ القرار 1540 (2004). وفي عام 2019، أجرت أوروغواي وباراغواي وبنما والجمهورية الدومينيكية استعراضات أقران.

وقامت اللجنة بزيارات إلى توغو وشيلي والكويت ومدغشقر، بدعوة من هذه الدول. وعملت اللجنة بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وواصلت اللجنة العمل عن كثب مع المراكز الإقليمية التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح. ونظم المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ اجتماع مائدة مستديرة وطنيا مع جزر سليمان، أثمر عن تقديم جزر سليمان تقريرها الأول عن تنفيذ القرار 1540 (2004). ونظم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعا في ليما في تشرين الثاني/نوفمبر من أجل مساعدة الدولة على رفع مستوى تنفيذها لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة والضوابط المتعلقة بالمواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية.

وعززت اللجنة تعاونها مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد البرلماني الدولي. وشجعت اللجنة هذه المنظمات على إبراز التزامات قرار مجلس الأمن 1540 (2004) في تشريعاتها النموذجية أو مبادئها التوجيهية.

ويضطلع البرلمانيون بدور مهم في وضع التشريعات ذات الصلة بالقرار 1540 (2004). وقد عملت اللجنة مع البرلمانيين في عدة مناسبات، بما في ذلك في إطار حلقة دراسية برلمانية إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ نظمها الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان نيوزيلندا، بدعم من مكتب شؤون نزع السلاح.

وقد يكون تعاون الدول مع قطاعات المجتمع المدني ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية والرابطات المهنية، أمرا مهما أيضا لتحقيق الفعالية في تنفيذ الالتزامات المترتبة على القرار 1540 (2004). وقد شاركت اللجنة في مؤتمرين من هذا القبيل في إطار عملية فيسبادن في عام 2019: مؤتمر إقليمي عُقد في فيسبادن، ألمانيا، ومؤتمر آخر عُقد في زامبيا، نظمته زامبيا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وشاركت اللجنة أيضا في عدة اجتماعات مكرَّسة لتمويل الانتشار وأسهمت في العمل الذي قامت به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن هذا الموضوع.

وأخيرا، فإن الأنشطة المتصلة بالاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004) تكتسب أهمية بالغة. وعلى النحو المنصوص عليه في القرار 1977 (2011)، تجري اللجنة استعراضا شاملا للقرار 1540 (2004) قبل تجديد ولايتها في نيسان/أبريل 2021.

ومن المواضيع المحورية للاستعراض الشامل حالة تنفيذ الدول الأعضاء للقرار 1540 (2004). وستتناول اللجنة ثلاثة مواضيع أخرى خلال الاستعراض، وهي دور اللجنة في تيسير التوفيق في مجال المساعدة؛ والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة؛ والتواصل.

والاستعراض عملية شاملة. وتكتسي مساهمات الدول الأعضاء أهمية خاصة. وفي آذار/مارس من هذا العام، طلبت اللجنة معلومات مستكملة عن التنفيذ على الصعيد الوطني وعن المصفوفات القطرية. وستدعو اللجنة الدول إلى المشاركة في مشاورات مفتوحة، ولكن بالنظر إلى تفشي جائحة فيروس كورونا حاليا، لا تزال اللجنة تنظر في موعد لإجراء هذه المشاورات.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأعضاء أيضا أن تقدِّم تعليقات خطية للاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004). ويمكن إرسال هذه التعليقات على مدار السنة، ولكن سيكون من المفيد تلقيها في أقرب وقت ممكن لضمان إتاحة الوقت الكافي للجنة لكي تنظر فيها وتناقشها.

وقد قدمتُ إحاطات إلى رؤساء المجموعات الإقليمية وأفسحتُ المجال لمزيد من المناقشات.

وستُدعى أيضا المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني المعنية، إلى الإسهام في المشاورات المفتوحة. وتتطلع اللجنة إلى إدراج إسهاماتها في هذه المشاورات الهامة.

وسيُقدَّم إلى مجلس الأمن تقرير عن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004).

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة إلى مجلس الأمن.